النـــظـــم والـتـــركـيـب والـسـيـاق

إعداد

الأستاذ الدكتور
إبراهيم إبراهيم بركات
جامعة المنصورة ـ كلية الآداب

المجلة العلمية ـ جامعة دمياط
العدد 64 يناير 2013

مقدمة

يهتمُ هذا البحثُ : "النظمُ والتركيبُ والسياق" باستخدامِ المصطلحاتِ الثلاثةِ في البحثِ اللغوي ؛ مبرزًا أن كلَّ مصطلحٍ ارتبط بلغوي معينٍ، وبيَّن كيف كان المصطلحُ شائعًا عنده وسائدًا في فكرهِ ملحًا في هذا المجالِ لإبرازِ ذلك .

لذا كان هذا البحثُ في ثلاثةِ أقسام :

القسم الأول : النظم .

القسم الثاني : التركيب

القسم الثالث : السياق

وهو في سبيلِ ذلك ينتهجُ المنهجَ الوصفيَّ، ويستعينُ بالاستقصاءِ والتحليلِ؛ لكنه لا يغفلُ ما للباحثِ من نظراتٍ خاصةٍ في جانبيْن ، أولهما : فهمُ ما يراه اللغويون المذكورون من منظورٍ خاصٍ، قد يتفقُ وقد يختلفُ في جوانبِ مما فهمه الآخرون .

والآخر : نظرةُ الباحثِ الخاصةِ إلى كلِّ مصطلحٍ من بعضِ الجوانبَ المتعلقةِ به، وهي تنبعُ من نظرتِه الشاملةِ إلي اللغةِ كلا متكاملًا، وإلي تحليلها علي هذا النحو .

وليس هذا البحثُ تأصيلًا للمصطلحاتِ الثلاثةِ تأصيلًا تأريخيًا ؛ أو جمعًا ومناقشةً بكيفيةٍ أفقيةٍ ؛ وإنما هو إشاراتٌ ورُؤًى ذاتيةٌ مستقاةٌ من اللغويين ؛ العرب منهم بخاصة ؛ للوصولِ منها إلى فكرةِ البحثِ في العلاقةِ بين هذه المصطلحاتِ في واقعِ الاستخدامِ اللغوي . ولا جدالَ في أنها تحتاجُ إلى تعميق

بحثٍ ، وجدةِ فكرٍ ، وصائب جمعٍ ، وثاقبِ نظرٍ ، للوصولِ إلى ما يقنعُ الباحثين اللغويين .

المحور التركيبي

لا جدالَ في أن الكلمةَ تستمد معناها أو دلالتَها من المحور الصوتي الذي بنيت منه وعليه نطقًا وصوتًا، ومن المحورِ الصرفي الذي يركز علي مقابلة البنية بالدلالات المكتسبةِ من الكلمةِ المنطوقة، ويمثلها الرموزُ الصوتيةُ التي نُطِقت عليها، بما تتضمنهُ من وحداتٍ صامتةٍ وحركاتٍ قصيرةٍ وطويلةٍ، مع احتسابِ ما اعتراها من قواعدَ بنيويةٍ، وتوزيعِ كلِّ ذلك بين الجذرِ ودلالتِه، والوحداتِ الصرفيةِ المختلفةِ ودلالاتها.

ولكن لما كانت الكلمةُ عضوًا واحدًا في مجتمع كبير يتألفُ من مجموعة كبيرة من الكلماتِ تتناسقُ مع بعضِها وتتناظمُ وتتراكبُ وتنعقدُ لتؤلفَ معني مفهومًا، وقد تتزاوجُ متوافقةً لتؤديَ هذا المعني في أبلغ صورة ؛ كان النظرُ إلي كيفية تحقيق هذا التوافق والتزاوجِ من أهم الدراساتِ اللغوية، إلي جانبِ الدراساتِ الإنسانيةِ الأخرى فبقدر مستوي التوافق والتزاوجِ بين الكلماتِ تكون البلاغةُ المبينة للمعني في أدقِّ وجهٍ وأكملِه، ويكون النقلُ الصحيح والكاملُ لما يحيطُ بالإنسان، كما تكون الترجمةُ الدقيقةُ والمؤثرةُ لِـمـا يُـكـنُّـه من أفكارٍ وعواطفَ ومشاعرَ وأحاسيس .

تدور هذه الفكرةُ بين اللغويين منذُ الدروسِ اللغوية الأولي إلي الدرس اللغوي الحديث بين ثلاثةِ مصطلحات: **النظم، والتركيب، والسياق** ، ولن أجعلَ

هذه المصطلحاتِ مادةً بحثيةً جامعةً مانعةً، لكنني سأتخذُ منها سبيلًا إلي توجيه الباحثين إليها في سياقاتِها من النظمِ اللغوي والإبداعِ الأدبي، كي نتبينَ مفهومَها، وجوانبَ ما تتضمنهُ من وسائلَ لغويةٍ لتحقيقِها في حقولِ اللغة، دون النظرِ إلي معجميتِها أو ما يدورُ حولهاَ من ملابساتٍ لفظيةٍ أو استخدامٍ في البحثِ العلمي اللغوي أو الأدبي فهذا القسمُ من الدراسةِ ما هو إلا إشاراتٌ إلي المصطلحاتِ الثلاثةِ، قد نصلُ في نهايتهِ إلي تداخلِها ودراستِها كُلًّا متكامل، أو وحدةً واحدةً ، وربَّ صفحاتٍ تاليةٍ من الدراسةِ ليست بالقليلةِ تحملُ أفكارًا متشعبةً متماسكةً للدليلِ علي ذلك ....

لذلك فإن هذه الدراسةَ تقع في ثلاثةِ أقسام:

القسم الأول :النظم .

القسم الثاني : التركيب .

القسم الثالث : السياق .

القسم الأول

الـــــنـــــظـــــــــم

أما النظمُ فنجده لدي عبد القاهرِ الجرجاني، وقد أسس عليه فكرةَ كتابِه (دلائل الإعجاز) .

والنظمُ لديه قسمان[1] :

نظم الحروف : أي تواليها في النطقِ فقط، وليس نظمها بمقتضي عن معني، ولا الناظمُ لها بمقتفٍ في ذلك رسمًا من العقلِ اقتضي أن يتحري في نظمِه لها ما تحراه ، ويضربُ لذلك المثلَ بقوله : فلو أن واضعَ اللغةِ كان قد قال : (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلي فساد.

نظم الكلم : وهو غيرُ ما سبق من نظمِ الحروفِ لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني وترتبها علي حسبِ ترتيبِ المعاني في النفس ، فهو إذَنْ نظمٌ يُعتبرُ فيه حالِ المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظمَ الذي معناه ضمُ الشيءِ إلي الشيءِ كيف جاء واتفق.

ويجعل عبدُ القاهرِ هذا النظم للكلم نظيرًا لما عندهم من النسجِ والتأليفِ والصياغةِ والبناءِ والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبارَ الأجزاءِ بعضِها مع بعض .

---

[1] دلائل الإعجاز : 48 .

والنظمُ لديه هو أن تضعَ كلامَكَ الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو، وتعملَ علي قوانينهِ وأصوله ، وتعرف مناهجَه التي نهجت ، فلا تزيغُ عنها، وتحفظَ رسومَه التي رسمت لك فلا تخل بشئٍ منها، وذلك أنا لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظمُ بنظمِه غيرَ أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه .....[2]

ونجد بعد ذلك من ينظر إلي النظمِ نظرةً جادة ، وينبه عليه، فما هو ذا الزركشي ينبه المفسرَ إلي ذلك في قوله " لِـــيَـــكُـــنْ محطَّ نظر المفسرِ مراعاةَ نظمِ الكلامِ الذي سيقَ له، وإن خالفَ أصلِ الوضعِ اللغويِّ لثبوتِ التجوز "[3] .

ويستشهد لذلك بما اتبعه الزمخشري في كشافِه فيستطرد : " ولهذا تري صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام معتمدا، حتي كأن غيرَه مطروح "[4] .

ولست هنا في تتبعِ النظمِ وماهيتِه وجذورِ النظريةِ عند عبدِ القاهرِ وغيرِه من لغويي البحثِ في إعجازِ القرآنِ الكريمِ كالرماني[5] (ت 386 ه) والخطابي[6] (ت 388 ه) وغيرهما، أو علماءِ البلاغةِ، أو من نقلوا عن

---

[2] السابق : 66 ، 67 .
[3] البرهان في علوم القرآن : 1 – 317
[4] الموضع السابق
[5] النكت في إعجاز القرآن .
[6] بيان إعجاز القرآن .

هؤلاءِ وأولئَكَ، فهذه الفِكرةُ تحتاجُ إلي دراسةٍ بحثيةٍ رأسيةٍ، ولكنني أنبهُ إلي أن من جاء بعد عبد القاهرِ كان يرددُ ما ذكره في النظمِ .

والنظمُ "عبارةُ عن توخِّي معاني النحوِ فيما بين الكلمِ وذلك، أن تضعَ كلامَك الوضعَ الذي يقتضيه علمُ النحو، بأن تنظرَ في كلِّ بابٍ إلي قوانينِه والفروقِ التي بين معاني اختلافِ صيغهِ وتضع الحروفَ مواضعَها، وتراعيَ شرائطَ التقديمِ والتأجير، ومواضعَ الفصلِ والوصلِ، ومواضعَ حروفِ العطفِ علي اختلافِ معانيها، وتعتبرَ الإصابةَ في طريقِ التشبيهِ والتمثيلِ"[7] .

والمقصودُ بمعاني النحوِ ليس معني اللفظةِ في تفسيرِها ، ولكنْ معناها الذي تكتسبُه من خلالِ التركيبِ الذي وضِعَت فيه، وتآلفت معه، واتسقت مع عناصرِه اللفظيةِ الأخري ؛ حيثُ " إن الألفاظَ لم توضعْ لتعرفَ بها معانيها في أنفسِها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضُها إلي بعضٍ ، فيعرف فيما بينها علمٌ شريفٌ " [8] .

ويَربط الدارسون بين النظمِ وعلمِ البيانِ في اشتراكِهما في معرفةِ معاني النحو في التركيب[9] ، فحدُّ علمِ البيانِ أنه "علمٌ يُعرفُ به معاني النحوِ في التركيبِ، وأما تحصيلُه فبإتقانِ جملٍ من عِلمَي اللغةِ والإعرابِ[10]0

(7) نهاية الأرب : 7-87

[8] دلائل الإعجاز 418

[9] ينظر : المجيد في إعجاز القرآن المجيد 68

[10] الموضع السابق

ولا يجوزُ لنا أن نتركَ عبدَ القاهرِ الجرجاني دونَ إبرازِ مدي إيمانِه بماهيةِ النظمِ النابعةِ من أحكامِ النحو ومعانيها، ويبدو ذلك في النظرِ إلي النقاطِ الآتيةِ من أفكارهِ :

أ- إعجاز القرآنِ الكريم لا يكونُ إلا بالنظرِ في النظمِ والتأليفِ ، " إنا إن بقينا الدهرَ نجهدُ أفكارناَ حتي نعلمَ للكلمِ المفردةِ سلكًا يَنظمُها، وجامعًا يجمعُ شملَها ويؤلفُها، ويجعلُ بعضَها بسببٍ من بعضٍ غير توخِّي معاني النحو وأحكامهِ فيها، طلبنا ما كلٌّ محالٍ دونَه ....)[11] .

ثم يذكر " ذلك لأنه إذا كان لا يكونُ النظمُ شيئًا غيرَ توخيِّ معاني النحوِ وأحكامِه فيما بين الكَلِمِ، كان من أعجبِ العجبِ أن يزعمَ زاعمٌ أنه يطلبُ المزيَّةَ في النظم ثم لا يطلبُها في معاني النحوِ وأحكامهِ التي النظمُ عبارةٌ عن توخّيها فيما بين الكَلِمِ[12].

ب- ضروبُ المجازِ من استعارةٍ وكنايةٍ وغيرهما إنما هي من مقّتضياتِ النظمِ، لأنها نابعةٌ من تأليفِ الكلِم، فيكون بينَه حكمٌ من أحكامِ النحو[13].

ج- يكرّرُ دائمًا فكرةَ أن الكلمةَ المفردةَ لا يكونُ فيها فصاحةٌ، وإنما يكونُ فصاحتُها من خلالِ ضمِّها إلي أخري مع اتصال مقصودٍ بين معـــنَـــيَـــيهِما،

---

[11] دلائل الإعجاز 300 / 392 تحقيق محمود د شاكر

[12] الموضع السابق

[13] ينظر : الموضع السابق

وهذا يكون من خلالِ النظمِ ، ولا يفوتنا أن الكلمةَ تتباينُ فصاحتُها من موضعٍ في التركيبِ إلي آخر[14] .

د- يردُّ عبدُ القاهرِ فكرةَ أن المعانيَ لا تتزايدُ، وإنما تتزايدُ الألفاظُ ويذكر : "وهذا كلامٌ إذا تأمَلتَه لم تجدْ له معني يصحُّ عليه، غيرَ أن تجعلَ تزايدَ الألفاظِ عبارةً عن المزايا التي تحدثُ من توخِّي معاني النحو وأحكامِه فيما بينَ الكِلم، لأن التزايُدَ في الألفاظِ من حيثُ هي ألفاظٌ ونطقُ لسانٍ محالٌ" [15].

ويستمر عبدُ القاهرِ الجرجاني في تأكيدِه علي الربطِ بين النظمِ وتوخيِّ معاني النحو، وأن كلًّا منهما هو الآخرُ، وأن اللفظةَ مفردةً ليس فيها فصاحةٌ، وإنما فصاحتُها تكونُ بعد أن يدخلَها النظمُ، فإن جئت بها أفرادًا لم تَرُمْ فيها لفظًا، ولم تُحدثْ بها تأليفًا، فلا تجدُ فيها فصاحةً .

ه- كما أن عبدَ القاهرِ الجرجاني يرددُ دائما القولَ : " إن الفصاحةَ لا تظهرُ في أفرادِ الكلماتِ، وإنما تظهرُ بالضمِّ علي طريقةٍ مخصوصةٍ..." [16] ، ويبينُ نظرتَه في ماهيةِ الضمِ أو كيفيتهِ بأنه لا يصحُّ أن يرادَ به النطقُ باللفظةِ بعد اللفظةِ من غيرِ اتصالٍ يكونُ بينَ معــنيَيْهما ... فلا يكونُ في ضمِّ الكلمتين (ضحك خرج) فصاحةٌ؛ ولكن الضمَّ المقصودَ لإحداثِ النظمِ إنما يكون بتوخِّي معنيً من معاني النحو فيما بين الكلمتين ....

---

[14] السابق 307 / 401 ت : محمود شاكر

[15] السابق 302، 395 تحقيق محمود شاكر .

[16] دلائل الإعجاز : 301 / 394 تحقيق محمود شاكر .

ويؤكد عبدُ القاهرِ علي أن فصاحةَ الكلمةِ لا تكونُ إلا من خلالِ النظمِ، فاللفظةُ تكون في غايةِ الفصاحةِ في موضع، ونراها لا يكون فيها شيءٌ منها في مواضعَ كثيرةٍ[17] ، وفصاحةُ الكلمةِ تكونُ بعد أن يدخلَها النظم، وغيرُ ذلك لا يكون فيها فصاحة .

يؤكدُ عبدُ القاهرِ فكرةَ النظم ومعاني النحو من خلالِ أمثلةٍ إبداعية ، منها قولُ بشار :

كأن مُثارَ النقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا وأسيافَنا لَيلٌ تَهاوَي كَواكِبُه

يذكر عبدُ القاهرِ الجرجاني : "هل يُتصورُ أن يكونَ بشارٌ قد أُخطِرَ معاني هذه الكلمِ ببالِه أفرادًا عاريةً من معاني النحوِ التي تراها فيه ؟ "[18] ، وينبهُ إلي الأحكامِ والمعاني الموجودةِ في كِلمِ البيتِ، وتعليقِ الكلمةِ بمعني كلمةٍ أخري، وكيف أن مجموعَ هذه الكِلمِ تحصل منه علي مفهومٍ هو معني واحدٌ ، لا عدةَ معانٍ، وقد اجتمع فيها جميعًا معاني النحو، ويتضح ذلك في :

أ- (كأن) ومعني التشبيهِ المقصودِ إيقاعُه علي شيءٍ .

ب- إرادة الإضافة في كل من : مثار النقع، فوق رءوسنا .

ج- عطف (أسياف) علي (مثار) بوساطةِ الواوِ دون غيرِها .

د- جعل (ليلٍ) خبرًا لـــــ(كأنَّ)، ليكونَ المشبَّهَ به ، ويُؤْتي به نكرةً .

---

[17] ينظر السابق 307 / 401 تحقيق محمود شاكر .

[18] ينظر : دلائل الإعجاز 315 / 411، 412 تحقيق محمود شاكر .

هـ- جعل (تهاوي) فعلًا للكواكبِ .

و- جعل جملة (تهاوي كواكبه) صفةً لليل .

ز- بمجموعِ ما سبق من (ليل تهاوي كواكبه) يتم ما أُريد به من التشبيه .

ح- المفهومُ من جميعِ ما في البيتِ مفهومٌ واحدٌ، والبيت من أوله لآخره كلامٌ واحدٌ، فقد اتحدت معاني ألفاظِها فصارت كأنها لفظةٌ واحدةٌ .

كما يذكر عبدُ القاهرِ الجرجاني: " أتري الأعرابيَّ حينَ سمعَ المؤذنَ يقولُ : أشهدُ أن محمدًا رسول اللهِ : بالنصبِ - أي : نصب رسول - فأنكر، وقال : صنعَ ماذا ؟ أنكرَ عن غيرِ علمٍ أن النصبَ يُخرجُه عن أن يكونَ خبرًا، ويجعلُه والأولَ في حكمِ اسمٍ واحدٍ، وأنه إذا صار والأولَ في حكمِ اسمٍ واحدٍ احتيجَ إلي اسمٍ آخرَ أو فعلٍ حتي يكونَ كلامًا، وحتي يكونَ قد ذكر ماله فائدةٌ ؟ إن كان لم يعلمْ ذلك فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلب ما يجعلُهُ خبرًا ؟" [19].

فالأعرابيُّ بحسِّه اللغوي أدرك أن المعني منقوصٌ مع نصبِ (رسول) ، حيثُ لم تكتملِ الجملةُ اكتمالًا حدَّدته قوانينُ التركيبِ، ممثلةً في النحو وقواعدِه، وعليه فإن نظمَ الجملة لم يكتملْ .

- كما يذكر الزملكاني : "ليس قائلُ الشعرِ قائلًا من حيث نطق بالكِلمِ ؛ إذْ يساويه الحاكي في ذلك، وإنما كان امرؤُ القيس قائلًا :

---

[19] دلائل الإعجاز 321، 322/ 419 تحقيق محمود شاكر .

قِـــــــــــــــــفـــــــــــــــــا نَـــــــــــبـــــــــكِ من ذكـــــــري
حـــــــبيـــــــــــبٍ ومَـــــــنـــــــــــزلِ .

من جهة جعله (نبكِ) جوابًا للأمرِ، ومنْ تعدِّيه إلي (ذِكرَي) ، و(ذكري) مضافة إلي (حبيب) ، و(منزل) معطوف علي (حبيب) ، وهذا معني قولنا : إلا من جهةِ توخِّي معاني النحو في معاني الكِلمِ " [20] .

تعليق علي النظم والنحو :

إن ما ذكر من علاقاتٍ فكريةٍ ليدلُّ دلالةً حاسمةً علي أن فكرَ لُغوييننا الأوائلِ نظر إلي النحوِ على أنه علمُ دراسةِ الجملةِ بكل ما تتضمنُه من مؤثراتٍ دلاليةٍ صوتية، أو بنية كلمةٍ بما يضافُ إليها من زياداتٍ بنيويةٍ، أو بنيةِ جملة بما يكونُ فيها من موقعياتٍ ورتبةٍ واتساع لفظي لأحدِ عناصرهِا اللفظيةِ، وما قد يكونُ فيها من تراكيبَ إفراديةٍ تتوالد وتتنامي وتتعانقُ، وما قد يكونُ في بنية كلماتها من وحدات صرفية دالةٍ، وما يختارُ فيها من حروف المعاني ... إلخ ... ولا بدَّ أن يتوافرَ في كلِّ هذه علاقاتٌ دلاليةٌ متشابكةٌ... وكلُ هذه تبُني علي الأحّكامِ النحوية والقواعدِ الجمليةِ، وكلهُّا تحددُ الإطارَ الدلالي والتشعباتِ الدلاليةِ المتعالقةِ والمترابطة .

---

[20] المجيد في إعجاز القرآن المجيد 152 .

فليس النحوُ قواعدَ مجردةً من العلاقاتِ الدلاليةِ كما يعتقدُ كثيرٌ من محدثي اللغويين ويرددون ؛ بل هو مبني علي صحةِ النظم متآلفًا كلمُه ، معقودًا تراكيبُه، متشابكةً دلالاتُها لتخرجَ بالمعني الكلي المقصود ، فيحكم عليه بالخلودِ أو غيرِه، وليس كلُّ تراصٍّ للكلمِ يعد تركيبًا صحيحًا يحكم عليه نحويًّا ، إن لم يُفد ْمعني مفهومًا يمكن تداولُه اجتماعيًا .

وعلينا أن نتجاوزَ تلك الحقبَ اللغويةَ الوسطي والمتأخرةَ التي صبَّت همومَها في اختزالِ النحوِ في نظومٍ مجردة أو متونٍ مغمضةٍ مضمرةٍ ، فكان النحوُ عند هؤلاء مجردًا من العلاقاتِ الدلاليةِ إلا من بعضِ المواضعِ التي اضطروا فيها اضطرارًا إلي عدمِ الفكاكِ من الجانبِ الدلالي، كما تجدُ في كثيرٍ من الحدود، وبعضِ مواضعِ وجوبِ رتبةٍ معينةٍ، والشروطِ المطلوبةِ في بعضِ الأبوابِ النحوية . وكثيرٌ من أصحابِ هذه الحقبِ يذكرون كثيرًا من تلك الشروطِ الدلاليةِ والمتطلبات المعنوية دونَ التأكيد علي تحليليها ...

وقد يخرجُ مصطلحُ النظمِ إلي مصطلحِ التأليفِ، نجد أن الزملكاني **قد جعل الكلامَ الفصيحَ قسميْن :**

أحدهما : المفرداتُ التي فيها مجازٌ واتساع .

والأخرُ : ما تُعزي فيه المزيَّةُ إلي النظمِ[21] ، وقد عَقَد له الركنَ الثاني الواقعَ تحت عنوانِ : في مراعاةِ أحوالِ التأليف[22] ، فالنظمُ هو التأليفُ ، وهو

(21) المجيد في إعجاز القرآن المجيد 152 – 153 .

(22) السابق 111 .

المرامُ والمفرداتُ كالوسيلةِ إليه، وذكر أنه يجب أن يُراعَي أحوالُ الـــتأليفِ بين المفرداتِ والجملِ، ليقوي بذلك الارتباطُ، والتأليفُ كما ذكر هو الدعامةُ العُظمي في حُسنِ المعاني، ثم أثبت له اثنيْ عشرَ فنًّا، توجز في[23]: تقديم الاسمِ علي الفعلِ وتأخيرِه، في خبرِ المبتدإ، في تقديم بعض الأسماء علي بعض، في المجاز الإسنادي، التشبيه، في الإيجاز، التأكيد، في الحذف، في المنصوبات : (المفعول به ، تنازع الفعلين، الحال، التمييز) ، في معرفة الفصل والوصل : (عطف مفرد علي مثله، عطف جملة علي جملةٍ لها محل، عطف جملة علي جملة لا محل لها) ، في معرفةِ أسبابِ التقديم والـــتأخير، في قوانينَ كليةٍ يتعرفُ بها أحوالُ النظم :(فيما يتحقق به بيانُ العبارات، في دلالةِ الكلامِ، في جهةِ إضافةِ الكلامِ إلي قائله ، في معرفةِ الفصاحة) .

وأشيرُ في هذا المقامِ إلي أن النظمَ له ثلاثةُ جوانبَ لفظيةٍ تتضامنُ لتبرزَه وتبرزَ مجموعَه الدلاليَّ والبلاغيَّ ، أذكرُها في إيجازٍ يحتاج إلي دراسةٍ بحثيةٍ تطبيقيةٍ استنتاجيةٍ، بواسطةِ القائمين بالبحثِ العلمي، وهي :

أ- كيفية اختيار كلماتِه ذات المعاني الاستقلالية : الأسماء والأفعال، وذلك من حيثُ : نوعُها الكلمي، بنيتهُا، دلالة الجذر، ما يلحقُ بها أو يحشِّيها أو يسبقُها من مورفيمات (وحدات صرفية)..... أي : كيفية اختيار الكلمة معني ومبني .

(23) السابق 114 – 154 .

ذلك لتكوين كلماتٍ مهيأةٍ للمصاحبةِ والمزاوجةِ والــتآلفِ والتناسق مع غيرها مما يسبقها أو يلحقُ بها، لهذا كان الاختيارُ للكلمِ ذاتِ الوحداتِ الصرفية الموحيةِ.

ب- كيفية تركيبِ هذه الكلمات مع بعضِها في النظمِ أو النسق أو الرتبة، أو الذكرِ والنطق ، فكلُّ ترتيبٍ – غالبا – له دلالاتُه المقصودةُ.

ذلك لتكوينِ مجموعاتٍ كلاميةٍ مترابطةٍ موحيةٍ ذاتِ إشعاعاتٍ دلاليةٍ أوسعَ ، تتضامن هذه المجموعاتُ بوسائلَ عديدةٍ لفظيةٍ ومعنويةٍ مع بعضِها لتكوينِ المرحلةِ الثالثةِ .

ج- كيفية الربط بين الكلماتِ ذات المعاني الاستقلالية، وتتعددُ هذه الروابُط ما بين حرفيةٍ – علي الوجهِ الأغلبِ – واسميةٍ ، حين يحتاجُ إلي الربطِ بالضمائرِ ...

وهذه الروابُط تحتاج إلي مهارةٍ من المبدعِ اللغوي لإبرازِ مقصودِه الدلالي، وترجعُ أهميتُها إلي اختلافِ دلالاتِها وتنوعِها، مع تحديدِ استخدامِها الوظيفي النحوي ، وبيانِ كيفيةِ استخدامِها لوظائف عديدةٍ معنويةٍ ، عبَّر عنها التكوينُ اللفظي بجوانبِه الثلاثة .

فالنظمُ اختيارُ كلمةٍ ذاتِ إيحاءاتٍ دلاليةٍ مقصودة ، يُبني عليها ، وترتبط مع غيرِها من كلماتٍ مختارةٍ ، وتناسقُ كلُّها، وتتعالقُ وتتشابك وتتراكبُ لتوسيعِ المجموع الدلالي ، وتسهمُ كلٌّ من هذه الكلماتِ في إيجادِ دائرةٍ دلاليةٍ أوسعَ ، وكلُّ مجموعةٍ من هذه الكلماتِ التي تحققُ التمامَ والكمالَ ترتبُط

بمجوعاتٍ أخري محدودةٍ أو لا محدودةٍ لتكوينِ نصٍّ مقصودٍ، فكلُّ هذا هو النظمُ أو التأليفُ، سواءُ أكان نظمًا قصيرًا أم متوسِّطًا أم طويلًا أم مغرقًا في الطولِ.

القسم الثاني

التركيب

أما فكرةُ التركيب أو مصطلحُه فقد ظهرت فيما بعدُ، والمقصودُ بالتركيبِ في هذا الجانب من المبحث تركيبُ الكلمات مع بعضها أو تآلفها لأداء معني لا يكون فيما إذا انفردت كلٌّ كلمة .

يذكرُ ابنُ يعيشَ : " والشيئان إذا رُكبا قد يحدثُ لهما بالجمعِ والتركيبِ معني ثالثٌ ، ويخرجان عن حكمِ ما لكل واحدٍ منهما إلي معني مفرد"[24] .

هذه الرؤيةُ الذي ذكرها ابنُ يعيش للوضعِ الدّلالي للكلمات – حيث ينشأ معني ثالث من خلال تآلف معنيين ، يؤدي كلًّا منهما كلمةٌ ، وبتآلف الكلمتين أو تركيبهِما يتولد هذا المعني الثالثُ – تدل علي مدي عمق إدراكِ علماءِ اللغة العربِ الأوائلِ لنظريةِ الدلالةِ السياقية ، أو الدلالةِ التركيبية .

والفارقُ بين ما ذكره عبدُ القاهرِ وما هو مذكور عند ابن يعيشَ أن عبدَ القاهرِ الجرجاني ينظرُ إلي تآلفِ الكلمةِ مع غيرِها من خلالِ الجملةِ ، أو ما أسماه بالنظمِ، وسنوضح ذلك في الصفحاتِ القادمةِ ، أما ابنُ يعيش فينظرُ إلي تغير معني الكلمةِ بإضافةِ إضمامةِ أخري إليها كتغير معني (إذا) ، وهي ظرف زمان للماضي ، بإضمام (ما) إليها حال الجزاء بها لتدلَّ علي معني الاستقبالِ.

---

[24] شرح المفصل : 8– 155

والتركيبُ الذي يذكره ابنُ يعيشَ علي ضربين :

" تركيب إفراد وتركيب إسناد .

فتركيبُ الإفراد أن تأتيَ بكلمتين فتركبَهما وتجعلَهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدة، بعد أن كانتا بإزاءِ حقيقتين ، وهو من قبيلِ النقل ، ويكون في الأعلام ، نحو: معدي كرب ، وحضر موت ، وقالي قلا ، ولا تفيدُ هذه الكلمُ بعدَ التركيبِ حتي يخبرَ عنها بكلمةٍ أخري ، نحو : معدي كرب مقبل ، وحضر موت طيّبة ....

وتركيبُ الإسنادِ أن تركبَ كلمةً مع كلمةٍ تنسب إحداهما إلي الآخر، فعرفك بقوله : أسندت إحداهما إلي الأخري أنه لم يردْ مطلقَ التركيبِ بل تركيب الكلمةِ مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخري علي السبيلِ الذي به يحسن موقعُ الخبر وتمامُ الفائدة "[25] .

ويذكر الخضري في حاشيتِه علي شرح ابنِ عقيل للألفية في بدءِ بابِ الابتداءِ : " لما فرغ من الأحكامِ الإفراديةِ شرع في الأحكامِ التركيبيةِ والتراكيبُ المفيدةُ ترجعُ إلي جملتين : فعلية ، ومنها جملةُ النداءِ – كما مر – واسمية، ومنها اسمُ الفعلِ مع مرفوعِه، والوصف المكتفي بمرفوعِه ، وأما

(25) شرح المفصل لابن يعيش 1– 20

قولُهم : الوصفُ مع مرفوعِه ولو ظاهرًا في قوةِ المفرد فمخصوص بغيرِ هذا ، وبغيرِ صلةِ (أل) فإنها في قوةِ جملةٍ فعليةٍ – كما مر"[26] .

ونحن لا نستطيعُ أن ننفكَّ من إطلاقِ مصطلحِ التركيبِ علي كل ما يكوِّن من أكثرَ من كلمةِ ؛ لأن كلَّ تركيبٍ يُعطي معنيً، حيثُ التضامنُ والتضافرُ لإنتاجِ هذا المعني ، لكننا علينا أن نحددَ مدلولَ هذا المعني، فقد يكونُ معني تامًّا يعطي ما يمكنُ السكوتُ عليه فتكونُ الجملةُ ، وقد يكونُ معنيً لا يمكنُ السكوتُ عليه، ولا يفهم منه معني تامٌ ، فينظرُ فيه إن دلَّ علي حقيقةٍ واحدةٍ، أم دلَّ علي حقيقةٍ واحدةٍ وجزءٍ من حقيقةٍ واحدةٍ أخري ، أو غيرِ ذلك .

ولا يمكن لنا أن نـــفـــــرَّ من إطلاقِ مصطلحِ التركيبِ علي كل ما هو مبني من أكثرَ من كلمةٍ وكان دالًّا علي حقيقةٍ واحدةٍ، كما أنه لا يمكن أن نهملَ جانب الإفرادِ فيه .

من ذلك كان مصطلحُ التركيبِ الإفرادي .

فإن كنا مع ابن يعيشَ في تركيبِ الإسنادِ فإننا نريد التوسعَ في استخدامِ تركيبِ الإفراد ليشملَ كلَّ كلمتين أو عدةَ كلماتٍ ترتبط ببعضها ارتباطًا معنويًّا، إما بسبب التوضيح أو التخصيص أو المشاركة أو التفسيرِ أو أي معني آخرَ من هذه المعاني .

(26) حاشية الخضري علي ابن عقل 1– 78

ويتسعُ هذا ليشمل عطفَ البيانِ والنعتَ والبدلَ والتوكيدَ والإضافةَ والشبيهَ بالإضافةِ ..... إلي غيرِ ذلك مما نوضحُه فيما جعلتُه خاصًّا بالتركيبِ الإفرادي [27].

(27) يرجع إلي : التركيب الإفرادي في الجملة العربية من خلال سورة فاطر بحث منشور بمجلة آداب المنصورة يناير 2011 للمؤلف .

مصطلح التركيب الإفرادي عند النحاة :[28]

يذكر ابن يعيش : " تركيبُ الإفرادِ أن تأتيَ بكلمتينِ فتركبَهما وتجعلَهما كلمةً واحدةً بإزاءِ حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كانتا بإزاءِ حقيقتين "[29] .

والمقصودُ بالحقيقةِ في هذا النصِّ هو الشيءُ الواحد، أو المسمي الواحد، أو الجوهرُ الواحدُ ، أو العينُ الواحدة ، حيثُ تتضامنُ الكلمتان اللتان كانتا دالتين علي مدلوليْن متفرقين، ليتحدا فيصيرا ككلمةٍ واحدةٍ دالةٍ علي حقيقةٍ واحدةٍ. أي : "مُزِجُ الاسمان وصارا اسما واحدًا بإزاءِ حقيقة ، ولم ينفرد الاسمُ الثاني بشيءٍ من معناه فكان كالمفردِ غير المركب..."[30] .

وننوهُ إلي أن ابنَ يعيش قد قابل مصطلحَ تركيبِ الإفرادِ بمصطلحِ تركيبِ الإسناد ؛ ليدللَ علي أن الإسنادَ إنما يكونُ بمدلوليْن متتاميْن يحسنُ السكوتُ عليهما .

ولا بد أن نستنتجَ من هذه المقابلةِ أن تركيبَ الإفرادِ لا يحسنُ السكوتُ عليه، إذْ لا يؤدي معني تامًّا مقصودًا يتحققُ به الأداءُ اللغوي، أو الهدفُ من إنشاءِ اللغة، وهو التواصل من خلال تكوينِ جملةٍ تامةِ الركنين ، وبذلك " لم ينفرد الاسمُ الثاني بشيءٍ من معناه" [31]، فلمِّ تتحقق بنيةُ الجملة.

---

(28) هذا مستمد من المرجع السابق .
(29) شرح ابن يعيش 1- 20 .
(30) المصدر السابق 4- 112 .
(31) المصدر السابق .

ولذلك فإن شارحَ الكافيةِ في تعريفهِ للجملةِ يحترزُ بِسَمةِ " الإسنادِ عن بعض ما رُكِّب من اسميْن : كالمضافِ والمضافِ إليه والتابعِ ومتبوعهِ..."[32] .

ويتضامنُ مع هذه الفكرةِ ما ذكره شارحُ ألفيةِ ابنِ معطي من أن التركيبَ الإضافي تركيبٌ ناقصٌ ، أي : لا يؤدي معني جملةٍ يحسنُ السكوتُ عليها[33] .

وعلينا أن ننبِّه إلي استحضارِ ثلاثةِ مصطلحاتٍ، تعودُ كلُّها إلي مصطلحِ اللفظِ، وهي :

الكلمة ، المركبُ الناقصُ ، المركب التام ، فالكملةُ ملفوظٌ واحدٌ ، أما المركبُ الناقصُ فهو المؤلَّفُ من كلمتيْن فأكثر؛ لكنه لا يحسن السكوتُ عليه، فهو لا يؤدي معني تامًّا يمثلُ إخبارًا أو استخبارًا أو طلبًا ، أو غيرَ ذلك من المعاني التامةِ .

أما المركبُ التامُّ ! فهو المؤلَّفُ من كلمتين فأكثر؛ يحسنُ السكوتُ عليه ، فهو يؤدي معني تامًّا مقصودًا به الإخبارُ أو الاستخبارُ أو غيرُهما .

والمركبُ الناقصُ يمكنُ أن نجعلَ جزءًا من مفهومهِ تركيبًا إفراديًّا ، وهو ما يتطابقُ مع فكرةِ التركيبِ الإفرادي من تضامنِ الكلماتِ وترابطِها وتناميها للدلالةِ علي حقيقةٍ واحدةٍ ، تمثلُ عنصرًا من عناصرِ أساسِ الجملةِ .

---

(32) الرضي الاستراباذي . شرح الكافية 1- 8 .
(33) شرح ألفية ابن معطي 1- 192 .

والفارقُ بين المركبِ الناقصِ والمركبِ التامِّ يكمُنُ في مدلولِ كلٍّ منهما، فقد يكونُ مركبٌ تامٌّ لفظًا دالًّا علي حقيقةٍ واحدةٍ ، فيكون مركبًا ناقصًا ، وينتقلُ حينئذٍ من المركبِ الإسنادي إلي المركب الإفرادي ، كما يكونُ في العلَم المنقولِ من تركيب إسنادي .

" فالمعني المركبُ علي هذا هو الذي يدلُ جزءُ لفظِه علي جزئِه ، نحو : ضرب زيدٌ ، وعبدُ الله ، إذا لم يكونا علَميْن ، وأما مع العلَميةِ فمعناهما مفردٌ ، وكذا لفظُهما ؛ لأن اللفظَ المفردَ لفظٌ لا يدلُّ جزؤُه علي جزءِ معناه ، وهما كذلك "[34] .

ونلتقطُ هنا الجانبَ الدلالي في علَميةِ (ضرب زيدٌ ، وعبدُ اللهِ) ، حيثُ يجعلُ ابنُ الحاجب وشارحُ كافيته كلًّا منهما مفردًا في المعني ، ويجعلُها كذلك في اللفظ ، وليس الأمرُ كذلك من الجانبِ اللفظي حالَ علَميتِهما وعدم انسحابِهما في العلَميةِ ، فالمدلولُ منهما علَميًّا مفردٌ ، لكن المبني فيهما تركيبٌ أو مركِّبٌ ، ولا نستطيعُ أن ننفكَّ من ذلك، وهذا أساسُ فكرةِ التركيبِ الإسنادي ، كما أنه مؤيدٌ لها .

ولا نُخدعُ بفكرةِ المركبِ التام الدال علي حقيقةٍ واحدةٍ ، فيكون مركبًا إفراديًا، حيثُ الاحترازُ من الجملةِ التامةِ الإخبارية أو الاستخبارية التي يكونُ المبتدأُ فيها هو الخبر، كأن تقولَ : هو الحق ، هذا الطالب ... إلخ ؛ لأن

(34) الرضي الاستر اباذي : شرح الكافية ، 1- 3 ، 4 .

المقصودَ الإخباري يستحضرُ ليفيدَ حُسْنَ السكوتِ ، فيكون هذا تركيبًا إسناديًّا لا إفراديًّا .

ونلتقطُ فكرةَ التمامِ عند النحاةِ لنفيدَ منها في إنماءِ هذه الفكرة ، وإن كان النحاةُ يجعلونَ من التمامِ سبيلًا إلي إعمالِ الاسمِ فيما بعدَه مما يُـــتَـــمِّـــمُه ؛ فإننا سنجعلُه تمامًا دلاليًّا إلي جانب ما عَـــنَـــوْا به من التمامِ اللفظي ، ذلك نحو" قولك : لا خيرًا من زيدٍ ، ولا ضاربًا زيدًا ، ولا حافظًا للقرآنِ ، ولا عشرين درهمًا ، فهذه الأسماءُ مشابهةٌ للمضافِ ، وجاريةٌ مجراه ؛ لأنها عاملةٌ فيما بعدها ، كما أن المضافَ عاملٌ فيما بعده ، والمعمولُ من تمامِ المضافِ ، فقولُك : (من زيدٍ) من تمام (خيرٍ) ؛ لأنه موصولٌ به ، وزيدًا من تمامِ ضاربًا ؛ لأنه مفعولُه ، وللقرآنِ في موضعِ مفعولِ حافظًا، ودرهماً من تمامِ عشرين ...[35]

وعلينا أن نَـــقْـــرِنَ بين نظرةِ النحاةِ إلي التمامِ اللفظي دون المعنوي في إعمالِ الاسمِ التامِّ، والتركيبِ اللفظي والمعنوي في عَلميةِ الجملةِ والتركيبِ الإضافي المذكوريْن سابقا ؛ وهذا البحثُ يجعلُ التمامَ من قبيلِ التركيبِ ، وكلُّ تركيبٍ يقصد به السكوتُ عليه ، أو الإخبارُ به يكونُ تركيبًا إسناديًّا ، ولا يدخلُ ضمنَ هذه الفكرة إلا من قبيلِ المقارنةِ بالضدِّ للتوضيح والبرهانِ .

(35) شرح ابن يعيش 2– 100

أما كلٌّ تركيبٍ – مهما طالَ ومهما كَثُرت ألفاظُه – ودلَّ علي حقيقةٍ واحدةٍ دلالةً مباشرةً أو غير مباشرةٍ ؛ فهو تركيبٌ إفراديٌّ .

ولعلنا نلتمس شيئا من هذه الفكرة عند حازم القرطاجني – علي أن لا يقصدَ بها ما يقصدُه هذا البحثُ – حيث يذكر : " إن المعانيَ قد تكونُ مفردةَ الأجزاء ومضاعفتَها ، وقد يكونُ بعضُ أجزائِها مفردًا وبعضُها مضاعفًا[36] .

فتوجه القرطاجني إلي المعني، فلو افترضنا أن المعانيَ – علي غيرِ ما يقصدُه– إنما هي المدلولات ، أو الدلالات ، فإننا نتحسسُ أنها إما أن تكونَ جزءًا واحدًا ، أو عدةَ أجزاءٍ متضامنةٍ ، ونَـــقْـــرِنُ – حينئذٍ – بين الجزءِ الواحدِ والكلمةِ الواحدةِ الدالةِ علي مدلولِ، كما نقرنُ بين مضاعفةِ الأجزاءِ والتركيبِ الإفرادي الذي لا تقتصرُ بنيتُه علي كلمةٍ واحدةٍ ، وإنما تتجاوزُ إلي كلمتين فأكثرَ .

ولذا فإنه يذكر في موضع آخر : " وتتضاعف صورُ العبارات بما يوقع في معانيها من تحديداتٍ ترجع إلي ما تكونُ عليه في نفوسِها ، من كونها عامةً أو خاصةً، كليةً ، أو جزئيةً . وتتضاعف أيضًا بحسبِ الأحكام الواقعة في المعاني بعد تحديداتِها ، من نفي وإثباتٍ ومساواة أو ترجيح أو غيرِ ذلك ، ومن جهةِ كيفياتِ المخاطباتِ في المعاني، وكون ذلك يكون تأديَةً أو اقتضاءً ونحو ذلك .

(36) منهاج البلغاء وسراج الأدباء 32

وكل واحدٍ من هذه(...) له صيغ شتي يعبَّرُ بها عنه ، فمع أن المعاني تتضاعف صورُها بحسب ما تقدّم فإنَّ هذه الأشياءَ أيضًا مما تتضاعف بها الصيغُ والعباراتُ عن تلك المعاني ، فيؤدي تنوع صور المعاني والعبارات"[37] .

فالمعاني يقابلها الصيغُ والعبارات : إن جزئيةً فجزئيةً، وإن مضاعفةً فمضاعفةً.

فيفادُ مما ذكره القرطاجني ، وما لا يقصدُه ، أن كلّ معنىً يقابلُه صيغةٌ، ومع تشابكِ الصيغِ أو الكلماتِ تتشابكُ المعانى، وتتعددُ، ومع كونِها متعددةً فإنها إن عادَتْ علي حقيقةٍ واحدةٍ فإنها تمثلُ تركيبًا إفراديًا– طالَ أم قَصُر – .

وبهذا الاستنتاج نكونُ قد أفـــدْنا بما يطبِـــقـــــــه البلاغيون علي النظمِ الطويلِ ، أو السياقِ الممتد ، والذي يمتدُّ إلي أكثرَ من جملةٍ، وقد تكونُ مختلفةَ المعانى، وهي تبحثُ في الحقيقةِ الواحدةِ الممثلةِ لعنصرٍ أساسٍ في النظمِ أو السياقِ، وقد امتدتْ وتعددت الجوانبُ الدلاليةُ التي تعودُ إليها، فتكونُها .

وعلينا أن نقررَ بدْءًا أن المقصودَ بالتركيبِ الإفرادي لا يقتصرُ على ما يذكرُه النحاةُ من المركبَّاتِ في نظرهم ، وإنما يمتدُّ إلي أوسعَ من ذلك .

المقصود بالتركيب الإفرادي

(37) السابق 35 .

نري أن المركبَ الإفرادي هو تضامنُ كلمتيْن أو أكثرَ في الدلالةِ علي حقيقةٍ واحدةٍ ، أي : علي مدلولٍ واحدٍ ، وذلك باعتدادِ ما قد يضافُ إلي المدلولِ الواحدِ من محدداتٍ دلاليةٍ أخري مقصودةٍ فيه أو في توابعِه ولواحقِه أو سوابقِه ، حيثُ توضحُ هذه جوانبَ دلاليةً أخري مرادةً في السياقِ ، شرطَ أن يكونَ ذلك المجموعُ محصورًا في جملةٍ واحدةٍ ، فيكونُ هذا المدلولُ الدالُّ عليه بالمركبِ الإفراديِّ ركنا من ركنَي الجملةِ، أو متعلقًا من متعلقاتِها المتممةِ لها .

وإذا كانت الكلمةُ اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فإن المركبَ الإفرادي لا يكونُ إلا لما كان من هذه الأنواعِ له معنىً في ذاتهِ ؛ كي يمكنَ تَــقــييدُه ، أو تحديدُه ، أو إضاءةُ جوانبَ دلاليةٍ فيه، أو إضافةُ أخري له، أو غيرُ ذلك من المحدداتِ والمقيداتِ، وهذا لا يكونُ إلا في الاسمِ والفعلِ .

ويكــثــــرُ المركبُ الإفراديُّ في الاسمِ ؛ ولذلك فإن كلَّ من تعرضَ لما أسمَوْه بالمركباتِ قصرَه علي أنواعٍ معينةٍ من الأسماءِ المركبةِ.

ومما سبق يتأكدُ أن كلّ ما تركبَ من أكثرَ من كلمةٍ فإنه تركيبٌ، سواءُ أكان تركيبًا إفراديًّا، أم كان تركيبَ جملةٍ، أم كان أوسعَ من ذلك .

القسم الثالث

السياق

أما السياقُ فهو ما دأب علي استعماله اللغويون المحدثون في معالجةِ فكرةِ تعلق الكلماتِ ببعضِها في الجملةِ.

وكلمةُ السياق Context قد استعملت حديثا في عدة معانٍ مختلفةٍ، والمعني الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي ، أي :

النظم اللفظي للكلمةِ، وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة(38)

السياقُ إنما هو نظمٌ لفظي للكلمة فهناك علاقةٌ وطيدة بين مصطلح النظم لدي عبد القاهرِ الجرجاني ونظرية السياق لدي المحدثين لأن كلًّا منهما يتعلق بالكلمِة مرتبطةً بغيرها من الكلمات في الجملة ، وكلٌّ منهما تركيبٌ ينتظمُ من عدةِ كلمات تؤدي معني، وكلٌّ منهما علاقاتٌ بين كلمات تتآلف وتنتظم وتنسجم مع بعضها لتعزفَ معنىً بليغًا مؤثرًا واضحًا بسيطًا .

وكذلك فإن النظمَ عند عبد القاهرِ قائمٌ علي النظام النحوي بكل قواعده وقوانينهِ التركيبية وقضايا الرتبةِ والذكرِ والحذفِ وما إليها ؛ إلي جانب العلاقةِ

(38) أولمان دور الكلمة في اللغة : 54، 55

الإعرابية، ولا يعدو السياقُ عن اشتماله علي اعتباراتِ الصناعةِ النحوية، بكل مل تتضمنهُ من نظمٍ معهودة .

ويؤكدُ عبدُ القاهرِ الجرجاني أهميةَ موقعيةِ الكلمة وارتباطِها بما يجاورُها في تحديدِ دلالتها وأداءِ المعني المطلوب منها لدي المتحدثِ لنقِله للمستمع، فيذكر :

" وإذا كان هذا كذلك فينبغي أن يُنظرَ إلي الكلمةِ قبل دخولِها في التأليف، وقبل أن تصيرَ إلي الصورةِ التي بها يكونُ الكلم إخبارًا وأمرًا ونهيًا واستخبارًا وتعجبًا وتؤدي في الجملة معني من المعاني التي لا سبيلَ إلي إفادتِها إلا بضم كلمةِ إلي كلمة، وبناء لفظةٍ علي لفظة ..."[39]

ويدلل علي ما سبقَ من أثرِ علاقةِ الكلمةِ بما يجاورُها من كلماتٍ بأن الكلمةَ تكتسبُ فصاحتَها من حسن هذه العلاقة ، " وهل تجد أحدًا يقول : هذه اللفظةُ فصيحةٌ؛ إلا وهو يعتبرُ مكانَها من النظمِ ، وحسنَ ملاءمةِ معناها لمعاني جاراتها، وفضلَ مؤانستِها لأخواتها"[40].

بل إن تعلقَ الكلمِ ببعضِه في الجملة ينشأُ منه الفصاحةُ والبلاغةُ ويرتبط ذلك بمعاني النحو[41].

وكذلك السياقُ يشتمل علي اعتباراتِ الصناعةِ النحويةِ والمقامِ البلاغي ، ثم ما سماه تشو مسكي قيودَ التوارد[42] .

---

(39) دلائل الإعجاز : 44

(40) السابق : 42

(41) السابق 262، 263

وكما أن الكلمةَ قد تكتسب دلالةً من خلال تزاوجِها بكلمة أخري، لا تستطيع أن تفيَ بأدائها بمفردِها حالَ انفصالِها عنها؛ فإنها كذلك قد تتغيرُ دلالاتُها بتغيرِ تزاوجِها بالكلمات الأخرى.

يذكر عبدُ القاهرِ الجرجاني : " أنك تري الكلمة تروقُك وتؤنِسك في موضع، ثم تراها بعينها تـــــثـــــقـــــلُ عليك وتوحشُك في موضع آخر" [43].

ومن شأنِ السياقِ أن يحددَ المعني ويخصصَه ، فإذا دخلت الكلمةُ في السياقِ فقد حل إشكالُ صفةِ العمومِ التي في المعني المعجمي، واشتمل اللفظُ علي معناه الأخص، ولم يعدْ في الأمر ما يدعوُ إلي طلبِ زيادةٍ لمستزيد وفي الغالبيةِ العظمي من أمثلةِ دلالةِ السياقِ يجدُ المرءُ قدرًا عظيمًا من الكمالِ في الدلالةِ علي المعني[44].

وقد ربط كثيرٌ من اللغويين العربِ بين السياق والنظم، فكانوا يرددون دائما في دراساتهم لإعجازِ القرآنِ الكريم فكرةَ مراعاةِ نظمِ الكلامِ الذي سيق له [45]، ويربطون بين إفرادِ الكلمة، أو تـــــثـــــنـــــيـــــتـــــها ، أو جمعِها، أو تقديمِها علي نقيضيها، أو غيرِ ذلك من الأفكارِ بسياقِها في الكلام [46].

---

(42) مقالات في اللغة والأداب 260
(43) مقالات في اللغة والأدب 46 .
(44) د تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية 121 .
(45) ينظر دلائل البرهان 1- 317 .
(46) السابق 4- 7- 9- 10 - 16- 17- 64 – 65 .

حدود السياق

لكن ؛ ما حدودُ السياقِ الذي يظهر من خلالِ دلالةِ الكلمة ؟

أرى أن السياقَ عند علماءِ اللغةِ العربِ الأوائل الذين تعرضوا له يتمثل في جانبِ الدلالةِ في اتجاهين:

- **اتجاه التركيب الإفرادي :**

ويتمثلُ في علاقةِ الكلمةِ – معنويا – بما ارتبطت به من كلمةٍ مجاورةٍ ملتزمة بها في الجملة ، كارتباطِ المضافِ بالمضافِ إليه ، أو المنعوتِ بالنعتِ ، أو المتبوعِ بالتابع بوجه عام ..... أو غيرِ ذلك مما يدلُّ من تراكيبَ يدلُّ كلٌّ منها علي حقيقةٍ واحدةٍ .

ومنه ما يمكنُ أن يكونَ الزمخشري قد ذكره في معجمه "أساس البلاغة" من تراكيبَ تتضامنُ كلماتُها لتدلَّ علي معني واحدٍ ، أو حقيقةٍ واحدةٍ .

- **اتجاه التركيب الإسنادي :**

ويكون هذا في حدودِ الجملةِ التامةِ بما فيها من متعلقاتٍ أو مكملاتٍ ، أي : يشمل ذلك ركنَي الجملةِ الأساسيين وفضلاتِها .

ولا جدالَ في أننا لا يجوزُ لنا أن نهملَ أيا من الاتجاهيْن ؛ لأن دلالةَ الكلمة تُكتسبُ وتفهمُ من خلالِ الاثنيْن معًا، ولا ينفصلُ أحدُهما عن الآخرَ، كما لا يجوزُ لنا في حالِ اجتماعهِما أن نركزَ علي أحدهما، ونهملَ الآخر.

فإذا قيل : تفجرت عينُ البترول، فعلينا أن نرعى العلاقةَ الدلاليةَ الرابطة بين كل من (عين) و(البترول) ، ثم علاقةَ الاثنين معا بمدلول التفجر، وما يدل عليه من قـــــــــوة انـــــبـــثـــــاق .

أما حدودُ السياق لدي علماء اللغة المحدثين فإننا نستطيعُ أن نستنتجَ أنَّهم لا يضعون حدًّا نهائيا ينتهي بحدودِ الجملة ، وإنما ينظرون إلي حدودِه نظرةً شمولية، حيث ينبغي أن يشملَ إلى جانبِ الكلماتِ والجملِ الحقيقيةِ السابقةِ واللاحقةِ القطعةَ كلَّها والكتابَ كلَّه ، كما ينبغي أن يشملَ – بوجه من الوجوه– كلَّ ما يتصل بالكلمةِ من ظروفٍ وملابسات .

والعناصرُ اللغويةُ المتعلقةُ بالمقامِ الذي تنطقُ فيه الكلمةُ لها هي الأخري أهميتُها البالغةُ في هذا الشأن .

أما أن هذه العواملَ جميعَها لها تأثيرُها المباشرُ علي المعني الدقيق للكلمات، فهذا أمرٌ لم يعارضْ فيه أحدٌ معارضةً جدية ...[47]

والحقيقةُ أن مدي السياق أو النظمِ أو التركيبِ بالنسبةِ لدلالةِ الكلمةِ المكتسبةِ من خلالِه يجب أن يتضمنَ علي الوجهِ الأدق :

– الفكرةُ العامةُ للجملِ أو الفقراتِ التي كانت الكلمةُ عضوًا من أعضائِها .

– إلي جانبِ ما يمكنُ أن ترتبطَ به من كلماتٍ ملازمة .

(47) أولمان : دور الكلمة في اللغة : 55

– المعني الخاص للجمل التي تنطق فيه الكلمة ، كمعني النداء أو الاختصاص أو التأكيد أو المندوب ... أو غير ذلك .

– ولا يجب علينا أن ننسي ما يمكن أن يكونَ عليه المتحدثُ من موقف نفسي خاص، فدلالةُ الكلمةِ لدي المتأثرِ انفعاليا بالغضبِ أو الحزنِ تختلفُ عما هي عليه عند المتأثرِ انفعاليا بالسرورِ والارتياح .

واستخدامُ الكلمةِ في حالِ المأتم تختلفُ من الموتِ إلي الزواج أو الميلاد .

– هذا إلي جانبِ الحالةِ النطقيةِ التي صدرت عليها الكلمةُ وما تتحملُه وتتصف به من نبرٍ أو ارتفاعٍ أو تنغيمٍ .... إلي غيرِ ذلك .

– المستمع ودرجة ثقافته وعلاقته بالمتحدث ، فإنّ دلالةَ الكلمةِ يمكن أن تفهمَ عند مستمعٍ علي غيرِ ما تفهم عليه عند مستمع آخر، كما أن حدودَ العلاقة بين المتحدث والمستمع تتدخلُ في توجيهِ دلالةِ الكلمة، فربما تُلقَي جملةٌ أو كلمةٌ علي مجموع من الجالسين من خلال متحدث بعينه في ظرفٍ مشترك ؛ ولكننا نجد أن انعكاسَ الدلالة تختلفُ من شخصٍ إلي آخر، فربما يركل أحدُهم المتحدث ، والآخرُ يضحك، والثالثُ يستهزئ، والرابع يَسُبّ .. إلي غيرِ ذلك .

وربما أُلقِي كلمةٌ أو جملةٌ إلي خصم فتُـــؤولُ حسبَ هذه الخصومة ، في حين أنني ألقيها إلي صديقٍ أو غيرِه فتؤول علي غير ما أوله الخصمُ . ومن الأمثال العامية في صورة ألفاظ الفصحي : " حبيبك يبتلع زلطك وحجارتك ، وعدوك يتمني خطأك"، فمثلُ هذه العلاقةِ يكونُ لها أثـــرُها في فهمِ دلالة الكلمةِ من خلالِ السياق .

فيجبُ أن يشملَ السياقُ كلَّ ما يحيطُ بعناصرِ اللغةِ من ظروف :

- الكلمة .
- الجملة أو الجمل .
- الهدف اللغوي ، أو الموضوع اللغوي ، أو المعني اللغوي .
- المتحدث .
- المستمع .
- الموقف بين كل من المتحدث والمستمع ، والعلاقة بينهما .
- الظروف المحيطة بطرفي اللغةِ أو الحديث .
- الأعراف الاجتماعية : لغوية ، واجتماعية ، وعادات ، وتقاليد ، وسلوكيات عامة شائعة ... إلخ .
- ما ألمَّ بالمتحدثِ والمستمع أثناءَ الحوارِ أو الحديثِ من طوارئَ ، أو عوارضَ، أو أمراضٍ، أو مؤثراتٍ خارجيةٍ ، أو داخليةٍ كامنةٍ في النفس أو الجسم ...إلخ .

إلي غير ذلك مما قد يوجدُ فيؤثرُ في تأويلِ الحوارِ أو الحديثِ ....

- هذا إلي جانبِ كيفيةِ اختيارِ الكلماتِ المكونةِ والمؤلِّفةِ للتعبيرِ الكلي، وهل يمكنُ أن تحتملَ تأويلاتٍ مختلفةٍ ؟ وما مدي اتساع هذا التأويلِ ؟ وما مدي ذهابِه إلي أوجهٍ عديدةٍ ؟ .

فالكلمةُ بجوارِ الكلمةِ قد تكتسبُ معنيً غيرَ ما وُضِعتُ عليه في اللغةِ ...

وفي كل مما سبق جوانبُ مفضلةٌ يجبُ أن تراعي عند تحليلِ العناصرِ اللغويةِ لاستنتاجِ احتمالاتِ المجموعِ الدلالي ....

تأثير السياق في الكلمة

تـــــتـــــأثـــــرُ الكلمةُ في محاورِها المعنويةِ بسببِ السياق من حيثُ[48]:

*** المعني العاطفي :**

حيث يحدثُ السياقُ ما تؤديه الكلمةُ من تأثيرٍ عاطفي أو انفعالي ؛ بتأثيرِ النبرِ والإيقاعِ والتنغيمِ واختيارِ الكلمة واللواحق ذات الدلالات المختلفة .

وقد مثلنا لذلك فيما سبق من الضغط علي نطق صوت معين، أو كلمة معينة، أو اختيارِ كلمةٍ ذاتِ بنية صوتية معينة، أو ذاتِ وحداتٍ صرفيةٍ معينة ... أو غيرِ ذلك من النطق بالمنادي أو المندوبِ أو المتفجع عليه أو المحَذّر منه أو المغري به ... وغير ذلك .

*** منطقة المعني :**

(48) يرجع إلي : دور الكلمة في اللغة : 56 إلي 58، 92

فمن المقرر أن مجالَ الكلمة قابلٌ للتغيرِ في كثير من الأحيان ، وهي بتغير مجالها تتغير دلالاتُها . وقد ذكرنا أن الكلمةَ تكتسبُ في موقع معين دلالة لا تُـــــكْـــــتَـــسَـــبُ من ذكرِها في موقع آخر .

*** تناوب المعني :**

فالكلماتُ ذات المعاني المركزية الثابتة إلي حد ما لها هي الأخري صورةٌ مختلفة في التطبيق والاستعمال .

والسياقُ وحده هو الذي يستطيع أن يبينَ لنا الدلالةَ المقصودةَ من استخدام هذه الكلمة في هذا المجال من التركيب .

فكلمة (قريب) مثلا لا يبينُ مدلولُها المقصودُ إلا من خلالِ السياق أو التركيب أو النظم ، حيث يتضحُ إن كان المقصودُ به : قرابة الرحم، أو القرب في المسافة .. أو غير ذلك[49]

*** الغموض**

حيث يكشف لنا السياقُ أو علاقةُ الكلمة بما يجاورِها من كلمات كثيرًا من مدلول الكلمات التي تغمض علينا ، والسياقُ أدق الوسائلِ التي نستطيع بها أن نكشفَ غموضَ الكلمات .

(49) هذا المثل ذكره أ . د / كمال بشر لبيان فكرة (أولمان) السابقة

وإذا كانت المجموعاتُ اللهجيةُ تتباين فيما بينها في استعمالِ أسماءِ بعض الأدواتِ المستخدمة من خلالِ المجتمعِ اللغوي الواحد ، فإنه يمكنُ إدراكُ مدلولِ هذه الكلمات أو الدلالاتِ المستخدمةِ لهذه الأدواتِ والآلاتِ من خلال السياق .

*** المشترك اللفظي:**

" وهو اللفظُ الواحدُ الدال علي معنيينِ مختلفينِ فأكثر دلالة علي السواء عند أهل تلك اللغة " (50) ، وإن شئت أن تختصرَ تعريفه أمكنك أن تقولَ :" المشترك هو ما اتحدت صورته ، واختلف معناه "(51) .

ويمثل له بعين الماء ، وعين المال، وعين السحاب، وعين الشيء .. إلي غير ذلك من استخدام كلمة (عين) مضافةً إلى غيرِها .

ويذكر في المشتركِ اللفظي أنه " لولا تنوعُ الاستعمال لما تنوع معناه، لأن اتحادَ صورته مع اتحاد استعماله ما كان ينتج إلا اتحاد معناه ؛ ولكن الصورةَ وحدَها تماثلت في المشترك، بينما تغايرت طرائقُ استعمالها إما لتغاير البيئات اللغوية، وإما لتفاوتِ المستعـــمـــلين في مدي ولوعهم بالمجاز، أو إيثارِهم الحقيقةَ "(52).

دليل تأثير السياق في الكلمة :

ندلل علي مدي تأثيرِ السياق في مدلولِ الكلمةِ المقصودِ لدي النطق بدليلين:

---

(50) السيوطي : المزهر في علوم اللغة : 1- 369 .

(51) د / صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة : 302 .

(52) د/ صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة 302 .

*** أولهما :**

ما ذكره عبدُ القاهرِ الجرجاني من وسيلةِ المفاضلةِ بين الكلمات، حيث يذكر : "فقد اتضح – إذن – اتضاحًا لا يدع للشك مجالًا أن الألفاظَ لا تتفاضل من حيثُ هي ألفاظٌ مجردةٌ ، ولا من حيثُ هي كلمٌ مفردة ، وأن الألفاظَ تـــثبت لها الفضيلةُ وخلافُها من ملاءمةِ معني اللفظة لمعني التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلقَ له بصريح اللفظ ...."[53] .

وإذا كان عبدُ القاهرِ قد جعل النظمَ وسيلةً للمفاضلة بين الكلمات فإن بعضَ علماءِ اللغةِ المحدثين يذهبون إلي أبعدَ من هذا بحد كبير ، حيثُ يُذكرُ أن مشايعي نظريةِ السياق كثيرًا ما يرددون القولَ بأن الكلماتِ لا معني لها علي الإطلاق خارج مكانِها في النظم [54] .

وإن كان هذا الرأيُ مبالغًا فيه فإنَّ الكلمةَ – حقيقة – لا تكون لها حيويتُها ودورُها في اللغة إلا من خلالِ التركيبِ ؛ لأن معني التركيب هو المعني اللغوي الرئيسي الذي تهدفُ إليه اللغة .

ومن هنا يتضح لنا أهميةُ السياق أو النظمِ أو التركيبِ في إنشاءِ اللغةِ أو تكـــويـــنِها .

*** ثانيهما :**

---

(53) دلائل الإعجاز : 46 .

(54) دور الكلمة في اللغة : 55

ما ذكره عبدُ القاهرِ مدللًا به أن الغرضَ من النظمِ ترتيبُ المعاني في النفس في قوله : " لو كان القصدُ بالنظم إلي اللفظِ نفسِه دون أن يكونَ الغرضُ ترتيبَ المعاني في النفس ، ثم النطق بالألفاظِ علي حذوِها، لكان ينبغي ألا يختلفَ حالُ اثنين في العلمِ بحسنِ النظمِ، أو غير الحسن فيه ؛ لأنهــما يحسان بتوالي الألفاظِ في النطق إحساسًا واحدًا، ولا يعرف أحدُهما في ذلك شيئًا يجهله الآخر ...."(55)

يذكر أولمان في أثرِ نظريةِ السياق في علم المعني : " إن نظريةَ السياق، إذا طبقت بحكمة، تمثلُ حجرَ الأساس في علم المعني ، وقد قادت بالفعل إلي الحصول علي مجموعةٍ من النتائج الباهرةِ في هذا الشأن ، إنها مثلا قد أحدثت ثورةً في طرق التحليلِ الأدبي، ومكنت الدراساتِ التاريخيةَ للمعني من الاستناد إلي أسسٍ حديثةٍ أكثرَ ثباتًا، كما أنها قدمت لنا وسائلَ فنيةً حديثة لتحديدِ معاني الكلمات، تلك الوسائل التي ظهرت أولَ الأمرِ علي يد الأستاذيْن أوجدن وريتشاردز .....

وفوق هذا كله قد وضعت لنا نظريةُ السياق مقاييسَ لشرحِ الكلمات وتوضيحِها عن طريق التمسك بها، سماه الأستاذ فيرث : ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات، كل واحد منها ينضوي ضمن سياق آخر،

---

(55) دلائل الاعجاز 49 / والفكرة تكاد تستولي عليه في كل كتابه وتتكرر في أكثر من موضع وفصل، ينظر مثلا : 50 إلي 53، 56، 71 وما بعدها، 234 إلي 240 وما بعدها .

وكل واحد منها وظيفةٌ بنفسِه ، وهو عضو في سياقاتٍ أكبر، وفي كل السياقات الأخري ..."[56]

وإن صح لي التشبيهُ، فإن الكلماتِ بمثابة الأزواج، والمعاني بمثابة الأبناء، تتزاوج الكلمتان أو عدةُ الكلماتِ من خلال الظروف اللغوية والنفسية والمقامية وطرفي اللغة فينشأ معني، فإذا تغيرت إحدي هذه الكلمات نشأ معني مخالفٌ عما كانت عليه أولًا .

ولقد وجد النحاةُ والمشتغلون باللغةِ أن الكلماتِ هي التي " تصلح للإفراد وتدلُّ مع الإفرادِ علي معني مستقل، فجعلوا منها العناصرَ المكونةَ للتحليل السياقي، أو بنوا تقسيماتِ النحو علي أساسٍ منها ، وجري عرفُـهـم علي ذلك في مختلفِ اللغات والعصور .

وراحوا يرصدون خصائصَ هذه الكلماتِ في السياق ، فرأَوْا للكلمة بنيةً، ورأوا لمكانِها في الجملة رتبةً، ورأوا في علاقـــتِهـا مع وصيفاتها في الجملة ربطًا ، ومطابقة، ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقةً خاصّةً أقوي بينهما مما تكون بين إحداهما وبقية عناصر الجملة.."[57].

فالسياقُ – إذن – ينقسم إلي كلماتٍ في المقام الأول ، سواء أكانت كلماتٍ مفردةً ، أم ما فوقها، تتناسقُ وتتراتبُ وتتراكبُ وتتشابكُ وتتراوجُ ويُشعُّ بعضُها

(56) دور الكلمة في اللغة : 61

(57) د تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب : 60 .

علي بعضِها الآخرِ إشعاعًا متبادَلًا، فيتولدُ من ذلك كلِّه معنىً مقصودًا مرادًا لا يكونُ في الكلماتِ عندما ينظرُ إليها بمفردِها خارجَ السياق .

ثانيا : بسبب التركيب :

قد يؤثر التركيبُ أو النظمُ أو السياقُ في دلالة بنية الكلمة ، فتخرج الكلمةُ عن معناها البنيوي إلي معني آخر.

يـــــنبهـــــنا سيبويه إلي هذه الفكرةِ ، فإذا قيل : مررت بهذا الطويل، فإن كلمةَ (الطويل) لا تأخذ هنا صفة الطول ؛ ولكنها تدلُّ علي ذاتِ مشار إليها .

يذكر سيبويه في وصفِ الأسماءِ المبهمةِ بالصفاتِ التي فيها الألفُ واللامُ: "والصفاتُ التي فيها الألفُ واللامُ هي في هذا الموضعِ بمنزلةِ الأسماء، وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلت : مررت بزيد الطويل ؛ لأني لا أريد أن أجعلَ هذا اسمًا خاصًّا، ولا صفةَ له يعرف بها، وكأنك أردت أن تقولَ : مررت بالرجلِ ؛ ولكنك إنما ذكرت هذا لتقربَ به الشيءَ ، وتشيرَ إليه" (58) .

وهذه الفكرةُ تحتاج إلي بحث وصفي .

(58) الكتاب : 2- 8

ويمكن أن نلحقَ بهذه الفكرةِ مدي أثرِ الموضوعِ العام، أو النص كله، أو الفن، أو العِلمِ الذي يستخدم فيه مصطلح ما في التوجيه الدلالي لهذا المصطلح، حيثُ يختلفُ المدلولُ المقصودُ منه باختلاف ما يستخدم فيه من معني كلي ، ويـــنـــبهنا إلي هذا الدكتور تمام حسان في قوله : " فالفاعلُ في اصطلاح النحو غيرُ الفاعلِ في اصطلاح القانون الجنائي، ولكن لفظَ الاصطلاح واحدٌ في الحالتين ..." [59]

ولا بد أن نلحظَ جوانبَ الاشتراك الدلالي بين المصطلحيْن إذا نظرنا إلي الكلمتيْن مستقلتيْن، إلي درجة تصل – في رأيي– إلي الاشتراك التام .

ومما هو جدير بالدراسة في مجال المحور الصرفي أو البنيوي للكلمات من خلال السياق أو النظم أو التركيب ما يمكن أن يقارنَ فيه دلاليًّا بين :

– استعمال المصدر المؤول والمصدر الصريح .

– الوصف بين الصفات المشتقة والأسماء الموصولة وصلتها .

– استعمال الصلة بالجمع أو المفرد بعد الموصولات العامة، نحو: من ، وما...

– التنوع بين استخدام أسماء الشرط أو حروفه التي يذكر النحاة أنها لأداء دلالي واحد، نحو : إذا ومتي وأيان، إن ولو ... إلخ .

– التعبير بين الجملة الفعلية والصفات المشتقة .

---

[59] مقالات في اللغة والأدب : 211

– التنوع في اختيار المصادر المؤولة في التركيب .

ومن أمثلة ذلك ما ذكر في قوله تعالي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفاً...﴾ (سورة محمد من الآية 16) .

صلة (مَنْ) جملة (يستمع) التي تدل علي الإفراد، ثم عــبَّــر بعد ذلك عن مجال الإفراد بالجمع في (خرجوا) و(قالوا) ، و(من يستمعُ) للمفرد ليدل علي أن كلًّا منهم يستمعُ بمفرده إلي الرسول – صلي الله عليه وسلم – فيؤمن به ويعتقده أثناء الحديث، حيث إنّ كلًّا منهم أثناء الحديث منفصل عن الآخر .

فإذا خرجوا جميعًا ، واجتمعوا أخذوا يوسوسون بعضهم للبعض الآخر، وفسد ما كان آمن به كل منهم علي حدة ، فاستخدم الجمع لذلك .

ملحوظة :

إذا توسعنا في فكرة التركيب لدي ابن يعيش ليشملَ ما سماه بالتركيب الإسنادي سابقًا لا تضح لنا أننا لن نفرقَ بين المصطلحات الثلاثة : النظم ، التركيب ، السياق .

وأري أن أعمالَ أصحابِ مفرداتِ القرآن الكريم دلاليا من نحو : المفردات في غريب القرآن، وكتب الأشباه والنظائر وغيرها إنما هي تطبيقٌ

لغوي دلالي بمراعاة النظم أو السياق أو التركيبِ، بل إنهم استخدموا السياقَ لفظًا ومعني(60) .

وقد نري أن كلًّا منها في الكلامِ له حجمُه ومساحتُه النسبيةُ، فمثلا التركيبُ الدالُّ علي حقيقةٍ واحدةٍ تركيبٌ، والدالُّ علي جملةٍ بسيطةٍ من ركـــــنَـــيها الأساسيْن مجرديْن تركيبٌ، وما تكون من أكثرَ من جملةٍ يربط بينها أداةٌ تستلزمُ الجملتيْن تركيبٌ، وهكذا نتصاعد حتي نصلَ إلي أن كلَّ نصٍّ تركيبٌ متكاملٌ ؛ لأنه نهايةُ الدلالةِ الكليةِ المقصودة .

وكـــــذلـــكم كلُّ تركيبٍ قصُر أم طالَ إنما هو نظمٌ للكلِم ، وكل نظمٍ سياقٌ تؤلَّفُ فيه الكلماتُ وتتجامع وتتشاكلُ، وإن دلَّ علي مقالٍ أو مقامٍ أو غيرِهما، فبهما وفيهما تتآلفُ الكلمات .

الخاتمة :

النظم والتركيبُ والسياقُ" بحثٌ يهتم بالمصطلحاتِ الثلاثةِ في التحليلِ اللغوي، في غير تعقيدٍ أو إلباسٍ وإنما حاولَ أن يضعَ تحديدًا لكلٍّ مصطلحٍ في البحثِ عند اللغويين الذين شُهِرُوا بهذه المصطلحات، وكيفيةِ استخدامِ هذا المصطلحِ في تحليلِه اللغوي، وقد تضمَّن ثلاثةَ أقسامِ :

(60) ينظر مثلا: الزركشي البرهان في علوم القرآن : 313

القسم الأول : النظم، وقد شاع عند عبد القاهرِ الجرجاني، بل إن جلَّ دراساتِه تقوم عليه، وسميت لديه بنظريةِ النظمِ، والنظمُ لديه نظم حروف لبناء كلمات ، ونظمُ كلمٍ لتقـــــفِّـــي آثارَ المعاني، ولترتيبها علي حسبِ ترتيبِ المعاني في النفس، وسار علي هذا النهجِ اللغويون الذين بحثوا في إعجازِ القرآن الكريم، وقد ربط عبدُ القاهرِ بين علومِ البلاغةِ وأسالـــيـــبِ الفصاحة وارتباطها بالنظم القائم علي معاني النحو في التركيبِ، وقد دلَّـــل البحثُ علي ذلك بدلائلَ عديدةٍ وقد يخرج النظمُ إلي مصطلحِ التأليفِ عند لغويين آخرين كالزملكاني .

أما القسم الثاني فهو (التركيب) ، ويستقي منظورُ التركيبِ من خلالِ ابنِ يعيش ونظرتِه إلي التركيبِ علي أنه نوعان : تركيبُ إفراد ، وتركيب إسناد، ويشيعُ مصطلحُ التركيبِ والمركباتِ عند بعضِ النحاةِ، وقد رأي البحثُ أن مصطلحَ التركيبِ يجبُ أن يطلقَ علي كلَّ ترابطٍ كلمي دلَّ علي حقيقةٍ واحدةٍ، أو معني واحدٍ، أو مجموعِ معانٍ، ما دام هذا الترابطُ بين كلمتـــيْن فأكثر ، وقد وضح البحثُ كيف يكونُ نوعا التركيبِ في كثيرٍ من الإيجاز والإشارات ينتهيان إلي المركبِ الناقِص والمركبِ التام .

أما القسم الثالث وهو (السياق) ؛ فهو المصلح الذي دأب علي استخدامه اللغويون المحدثون في معالجةِ تعالق الكلمِ في الجملةِ، وتحديدِ المقصودِ الدلالي منها، وحلِّ إشكالِ صفةِ العمومِ في معناها المعجمي، وأري أن السياقَ عند اللغويين العربِ الأوائلِ يتمثلُ في جانب الدلالةِ في اتجاهين: التركيبِ الإفرادي، والتركيبِ الإسنادي، أما عند اللغويين المحدثين فإنهم لا يضعون له

حدًّا نهائيًا ينتهي بحدودِ الجملة، وإنما يمتد إلي القطعةِ كلِها، بل الكتابِ كله، كما ينبغي أن يشملَ كلَّ ما يتصلُ بالكلمةِ من ظروفٍ وملابساتٍ . والعناصرُ اللغويةُ المتعلقةُ بالمقامِ الذي تنطقُّ فيه الكلمةُ لها أهميتُها البالغةُ في هذا الشأن، ويجب أن يشملَ السياقُ كلَّ ما يحيط بعناصرِ اللغة من ظروفٍ تحيط بها . وللسياق تأثيرٌ في محاورِ الكلمةِ المعنويةِ ؛ من حيثُ: المعني العاطفي ، ومنطقة المعني، وتناوب المعني، والغموض والمشترك اللفظي، وقد يؤثر السياقُ في دلالةِ بنيةِ الكلمةِ، كما أن لاختيارِ البني المختلفةِ للدلالةِ علي المعاني تأثيرُه الخاص في السياق، أو يتأثرُ السياقُ باختيار بنيةٍ معينةٍ، كالاختيارِ بين المصدر الصريح والمصدر المؤول ، وبين الصفة المشتقة وغيرها في الوصف ...إلخ .

وما هذا البحثُ إلا لفتُ الأنظارِ لتعميقِ هذه الأفكارِ وما تجلبُه من قرائحِ الجادين .

والله الموفق، وهو الهادي إلي سواء السبيل.

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

المنصورة – يناير 2014

من المراجع والمصادر:

– أسس اللغة، ماريو باي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة 1403هـــــ .
– البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق: د. خديجة الحديثي وآخر، بغداد 1394هـــ .
– البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، 1972م .
– التركيب الإفرادي في الجملة العربية من خلال سورة (فاطر) ، د. إبراهيم إبراهيم بركات ، بحث منشور بمجلة آداب المنصورة ، يناير 2011م .
– التعريف وأداته في اللغة العربية ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة ، العدد السادس والعشرون – الجزء الأول ، يناير 2000م .
– حاشية الخضري على ابن عقيل ، القاهرة 1320هـــــــ .
– دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي صالح ، دار العلم للملايين 1960م .
– دروس في الألسنية العامة، لفردينان دي سوسير، تعريب صالح الفرمادي وآخرين، الدار العربية للكتاب 1985م .
– دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، صبيح، القاهرة، ط6، 1380هـــ – 1960م
– دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ط2، 1969م .
– شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، المطبعة العامرة، الآستانة ، د. ت .
– شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (المتوفي: 643هـ)، عالم الكتب، ومكتبة الخانجي، د.ت .

– فصول في علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985م .
– الكتاب لسيبويه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة 66– 1975م .
– كشف السرائر في معنى الوجوه والأشباه والنظائر، لابن العماد، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد وآخر، الإسكندرية 1977م .
– اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م .
– المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد(الراغب الأصفهاني)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت .
– مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، مطبوعات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405هـــــ – 1986م .
– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1384هـــــ .
– الموسوعة اللغوية ، تحرير : ن . ي . كولنج ، ترجمة : د. محي الدين حميدي وآخر ، جامعة الملك سعود، الرياض 1421هـــــــــ
– نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط2، 1984م .
– النكت في إعجاز القرآن ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني ، تحقيق: محمد خلف الله وآخر ، دار المعارف – القاهرة ، ط3 ، د. ت .